

# تحرك عاجل

## الخطر يتهدد مدافعاً محتجراً عن حقوق البدون الإنسانية

مازال عبدالحكيم الفضلي أحد أفراد طائفة البدون عديمي الجنسية والمدافع عن حقوق الإنسان محتجراً في سجن الكويت المركزي منذ 18 إبريل/نيسان. وقد قبض عليه بسبب ارتكابه جرائم مزعومة ضد النظام العام، وقد أُضرب عن الطعام منذ اعتقاله. وربما يكون عرضة لسوء المعاملة.

اعتقلت قوات الأمن الكويتية عبدالحكيم الفضلي في مساء 18 أبريل/نيسان بينما كان يشارك في اجتماع سلمي خاص في منزل النائب الكويتي السابق، مسلم البراك، وهو سجين رأي. في 19 أبريل/نيسان، نقل المسؤولون عبدالحكيم الفضلي إلى سجن الكويت المركزي حيث ظل رهن الاعتقال منذ ذلك الحين. بعد إلقاء القبض عليه مباشرة، وقد بدأ إضراباً عن الطعام احتجاجاً على ذلك. في 20 فبراير/شباط، أيدت محكمة الاستئناف الكويتية الحكم الصادر في يناير/كانون الثاني 2015 بسجنه لمدة سنة واحدة ثم ترحيله بعدها، وذلك لارتكابه جرائم مزعومة ضد النظام العام نجمت عن مشاركته في تجمع سلمي في 19 فبراير/شباط 2014 في تيماء، غرب مدينة الكويت.

كان ذلك التجمع إحياء لذكرى المظاهرات السلمية التي وقعت في فبراير/شباط 2011، وطالبت الحكومة الكويتية بتوسيع حقوق المواطنة لتشمل البدون أو عديمي الجنسية الذين يعيشون في الكويت.

عبدالحكيم الفضلي لم يحتجز بعد أن تأييد الحكم الصادر ضده لأنه لم يشارك في جلسة المحكمة وكان "طليق السراح" حتى تم القبض عليه في 18 أبريل/نيسان 2016.

واحتجز عبد الحكيم الفضلي بين فبراير/شباط ومايو/أيار 2014، وذكر أنه تعرض للضرب والتهديد في الاحتجاز.

### يرجى الكتابة فوراً باللغة العربية أو بلغتكم الأصلية:

- لمطالبة السلطات الكويتية بضمان حماية عبدالحكيم الفضلي من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وإتاحة التواصل الفوري مع محام من اختياره، ومع عائلته وتقديم الرعاية الطبية التي قد يحتاجها؛
- حث السلطات على فتح تحقيق فوري نزيه مستقل في ادعاءاته بتعرضه للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وذلك بهدف جلب أي شخص يشتبه في ارتكابه جرائم جنائية معترف بها إلى العدالة من خلال محاكمات تستوفي المعايير الدولية للنزاهة؛
- لمطالبتها بإسقاط أي تهمة ضده تتبع من مجرد ممارسة حقه في حرية التعبير والتجمع السلمي، وبضمان أن أي محاكمة له تتم وفقاً للمعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

### يرجى إرسال المناشدات قبل 10 يونيو/حزيران 2016 إلى:

أمير دولة الكويت

صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد

الجابر الصباح

الديوان الأميري، ص. ب: 1،

الصفاء 13001، الكويت

فاكس: +965 2243 0559  
البريد الإلكتروني: amirsoffice@da.gov.kw  
صيغة المخاطبة: سمو الأمير

النائب الأول لرئيس الوزراء  
سعادة الشيخ محمد خالد الحمد الصباح  
وزارة الداخلية  
ص. مربع 12500، 71655 الشامية  
الكويت  
فاكس: +965 2249 6570  
البريد الإلكتروني: info@moi.gov.kw  
صيغة المخاطبة: سعادة الشيخ

ونسخ إلى:  
رئيس  
اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان  
مجلس الأمة  
ص. ب. 716، الصفاة 13008، الكويت  
فاكس: +965 2243 6331  
البريد الإلكتروني: ipu-grp@kna.kw ( يكتب أمام موضوع الرسالة:  
لعناية رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان)

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:  
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني صيغة المخاطبة المخاطبة  
نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشآت بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً.

# تحرك عاجل

## الخطر يتهدد مدافعاً محتجراً عن حقوق البدون الإنسانية

### معلومات اضافية

تم اعتقال عبد الحكيم الفضلي في 24 فبراير / شباط 2014 واحتجز لمدة ثلاثة أشهر. وقال عبد الحكيم الفضلي إنه بعد القبض عليه تعرض للضرب والتهديد بالاغتصاب لمدة أربع ساعات. وذكر أنه تم استجوابه دون حضور محام، وقد اشتكى إلى وكيل النيابة الذي حقق معه من أن الشرطة قد عذبتة لإجباره على التوقيع على "اعتراف". وقال إنه واجه أشكالاً أخرى من سوء المعاملة الجسدية واللفظية أثناء ذلك، بما في ذلك تغطية رأسه بأكياس بلاستيكية.

يعيش في الكويت أكثر من 100 ألف شخص من البدون عديمي الجنسية. وكثير منهم ولدوا هناك، وينتمون إلى عائلات عاشت في الكويت أجيالاً من الزمان. وعلى الرغم من الإصلاحات التي أعلنت عنها الحكومة في 2015، فإن البدون عديمي الجنسية يواجهون قيوداً شديدة في سبيل حصولهم على الوظائف والرعاية الصحية والتعليم ودعم الدولة التي يتمتع بها المواطنون الكويتيون. وعندما احتج البدون للمطالبة بحقوقهم، فإنهم كانوا في الغالب يواجهون بالعنف والقمع. انظر ملخص حملة سبتمبر/ أيلول 2013: الكويت: كويتيون «بدون ...»: «امنحو الجنسية الآن «للبدون» عديمي الجنسية

(<https://www.amnesty.org/ar/documents/MDE17/001/2013/ar>)

وحتى عام 1986، تمتع البدون بمكانة مماثلة لتلك التي للمواطنين الكويتيين. غير إنه، منذ ذلك الحين، لم يستطع آلاف البدون الوصول إلى الخدمات الحكومية التي تتطلب بطاقات الرقم القومي لأنهم لا يمتلكون سوى الوثائق المؤقتة التي يخضع تجديدها لتقدير للدولة. كما أن آلافاً غيرهم ليس لديهم وثائق على الإطلاق، وغالباً ما يعتمدون على المساعدات الخيرية من أجل البقاء. إن عملية التجنيس، التي تديرها هيئة حكومية - وهي: " النظام المركزي لحل وضع المقيمين بصورة غير قانونية -" غير واضحة ومبينة على معايير متبدلة. يقوم النظام المركزي بتقييم الحالات وتقديم توصيات إلى اللجنة العليا للمواطنة، وهي الهيئة الحكومية التي تقرر منح الجنسية من عدمه.

وبسبب التمييز الذي يواجهونه، يقبل البدون القادرون على العمل في القطاع العام تقاضي أجور أقل وبشروط أسوأ مما يحصل عليه المواطنون الكويتيون في الوظائف المماثلة. وغالباً ما يدفع البدون رسوماً أعلى نظير الرعاية الطبية الأساسية التي لا يمكنهم الحصول عليها من مرافق الدولة. ويتعين على البدون أحياناً إرسال أبنائهم إلى المدارس ذات الرسوم فهم مستبعدون إلى حد كبير من المدارس الحكومية المجانية، رغم وجود صندوق للتعليم تتكفل به الدولة تستطيع أسر البدون الوصول إليه. في أبريل/ نيسان 2011، وعدت الحكومة بتحسين حقوق البدون، ولكن حتى الآن لم تتحول أقوالها إلى أفعال. واستمر حرمان عشرات الآلاف من البدون من حقهم في الحصول على الجنسية، والذي يقره القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وكانت الاحتجاجات التي اندلعت في عام 2011 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأوسع، قد أوحى لطائفة البدون بالتظاهر السلمي في فبراير / شباط 2011، مطالبين بالاعتراف بهم كمواطنين كويتين. واستخدمت قوات الأمن القوة لتفريق المظاهرات واعتقال المتظاهرين، ووجه لبعضهم الاتهام بالمشاركة في المظاهرات.

وفي 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2012 صرح رئيس مجلس الوزراء الكويتي لمنظمة العفو الدولية بأن الحكومة ستمنح الجنسية الكويتية إلى 34 ألفاً من البدون وسوف تحل مشكلة الحالات المتبقية في غضون خمس سنوات.

تحرك عاجل رقم: UA: 102/16 رقم الوثيقة: MDE 17/3940/2016 الكويت التاريخ: 29 إبريل/نيسان 2016